

أحمد مالكي\*\*

المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في  
إسبانيا: الدروس المستفادة\*

في

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

٥ مارس / آذار ٢٠٠٨

---

\*\* باحث واكاديمي من المغرب

\* لم يتيسر تقديم البحث في اللقاء الثامن عشر.

١

مسودة أولية، يستفاد منها في البحث العلمي ولا يجوز النصرف فيها بأية طريقة.

## مقدمة

يستلزم موضوع "المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا" إبداء ثلاث ملاحظات، قبل الشروع في تحليل مقاطعه:

تتعلق الأولى بالاهتمام المتزايد منذ أكثر من ربع قرن بمفهوم الانتقال وما يرتبط به من قضايا وإشكاليات.. وأستطيع القول أن في العالم العربي، والمغرب العربي جزء منه، ما انفكت النخب السياسية تتعاطى مع هذا الموضوع وتقاربه من زوايا متعددة، بدليل عشرات الندوات واللقاءات العلمية التي نظمت حول الموضوع، وكذا الدراسات التي أنجزت لهذا الغرض، فقد يفسر ذلك بتخلف العالم العربي عن ركب الانتقالات التي تواترت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في كل من دول جنوب المتوسط، وشرق ووسط أوربا، وبعض دول أمريكا الجنوبية.

في حين تخص الملاحظة الثانية الاهتمام بإسبانيا مساراً وتجربةً. والحال أن عملية الانتقال التي أهلت إسبانيا نوعياً خلال زمن قياسي، لم تشكل موضوع اهتمام النظم التي تعثرت في تحقيق الانتقال نفسه، كما هو حال المغرب، بل استرعت انتباه المجتمعات التي راكمت رصيلاً غنياً ومتقدماً في البناء الديمقراطي. فقد شكلت إسبانيا، بكل المقاييس، "الثورة الجذرية الوحيدة في القرن العشرين، التي تحققت دون إراقة دماء"، كما أن إيقاع الانتقال كان سريعاً ومتوازناً، شاركت في نسج خيوطه مجمل مكونات الحقل السياسي الإسباني.

نشير، في ملاحظة ثالثة، إلى اهتمام النخبة الفكرية والسياسية المغربية بالتجربة الإسبانية، وانتباهها المتزايد بمسار هذه الأخيرة والنتائج التي آلت إليها. فالقرب الجغرافي والتفاعل الثقافي المتبادل في التاريخ، والمصالح الاستراتيجية المشتركة حتمت حصول مثل هذا الاهتمام.. بيد أن سؤال البحث في أسس تحقق الانتقال والاستفادة من دروسه، لم يُولَد لدى المغاربة ميلاً إلى استنساخ التجربة، بقدر ما دفع بهم إلى فهم أسس نجاحها، ووعي دروسها، بسبب اختلاف شروط البلدين، وتباين التجريبتين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

تُروم الورقة البحثية التساؤلَ عن المقومات التي سمحت لإسبانيا بإنجاز مشروع الانتقال إلى الديمقراطية في زمن وجيز مقارنةً مع غيرها من التجارب في العالم، وبمفهوم المخالفة تهدف إلى إبراز ما توفّر في إسبانيا في باب الانتقال، وتعذر إدراكه في المغرب، على الرغم من كثرة المجهودات المبذولة، والتطلعات المأمولة من الانتقال فكرةً ومشروعًا. ثلاثة دروس نخالها مفاتيح لفهم "تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا"، وتمثل مقومات نجاحها:

١ درس التفاوض المؤسّس. على الاعتدال الهادف إلى التوافق.

٢ - درس القطيعة مع الماضي وإعادة صياغة إرادة المستقبل.

٣ درس بناء الشرعية الدستورية الناظمة والمؤطرة للانتقال.

### العنصر الأول: التفاوض على قاعدة الاعتدال والتوافق

خُصت عديدُ الدراسات التي تناولت بالتحليل تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا إلى أن مفتاح نجاحها يكمن في وسيلة "التفاوض" حول الأسس التي تحكم الانتقال وتحدد أبعاده، وهو تفاوض موسوم بالاعتدال الذي جعل الطبقة السياسية تعي أهميته التاريخية والاستراتيجية، وتسعى إلى البحث عن التوافقات الممكنة عبر التنازل المشترك والمتبادل بين مختلف مكونات الحقل السياسي الإسباني.

أولاً: تجدر الإشارة إلى أن أوضاعاً دقيقةً سبقت مرحلة التوافق الوطني جعلت إسبانيا على عتبة الانهيار السياسي، حيث حاول "فرانكو" وطبقته الحاكمة إقامة نوع من الانفتاح المحدود والمراقب بين السلطة والمجتمع، لم يلق الاستجابة المرجوة، بل تمت مجابهته بالرفض وعدم الاكتراث، مما أدى إلى موجات العنف، والإجهاز على الحريات العامة، والمحاكمات غير العادلة، كما حصل صيف ١٩٧٥، ونتيجة لذلك تولد لدى التنظيمات السياسية، والقوى المناهضة للنظام السياسي، وعي بضرورة التكتف والتكتل من أجل إنقاذ البلاد من خطورة الانهيار الشامل، مع العمل على قيادتها صوب الديمقراطية.

١ - فهكذا سعت أحزاب اليسار والمنظمات العمالية إلى تقريب تصوراتها وصياغتها نظرياً وفكرياً، وقد تحقق ذلك بالتنام اجتماع باريز، والإعلان عن تأسيس "الكتلة الديمقراطية الإسبانية" بتاريخ ٢٩ يوليوز ١٩٧٤، مؤلفة من: "الحزب الشيوعي

الإسباني"، و"حزب العمل"، و"الحزب الاشتراكي الشعبي"، و"نقابة اللجان العمالية"، و"فدرالية الديمقراطيين المستقلين"، و"التحالف الاشتراكي للأندلس"، وشخصيات محايدة، لها وزنها السياسي واحترامها الفكري، أما على صعيد المطالب، فقد تمكن أعضاء الكتلة من تحديد برنامج من اثنتي عشرة نقطة، شكلت في مجملها ما سمي أطروحة "القطيعة الديمقراطية" التي تعني جوهرها "إقامة نظام سياسي على أساس التعددية، والاعتراف الفعلي بكل الحريات العامة"<sup>٢</sup>. غير أن عدم اكتمال تكوين الكتلة الديمقراطية، وحاجتها إلى كل القوى والفعاليات القادرة على توجيه مرحلة الانتقال، والتقارب الحاصل بين الاشتراكيين والشيوعيين، دفع بقادتها إلى إعادة هيكلتها في صيغة جديدة، وفق تصورات متطورة. لذلك، استبدلت "الكتلة الديمقراطية" بـ"أرضية التوافق الديمقراطي"، اقتناعاً من اليسار، بأن الواقع السياسي وصل درجة من التعقيد والدقة، والحساسية، ما يجعل مفهوم القطيعة موضوع مراجعة وإعادة نظر، وأن موقع التنظيمات الاشتراكية والشيوعية، ومن يدور في فلكها، ضمن ميزان القوى الوطني، لا يسعها، وحدها، في إنجاز برنامج "القطيعة الديمقراطية" .. وتلك حجة أولى على واقعية اليسار الإسباني ونضج وعيه السياسي، وهو يستعد للاندماج ضمن ديناميكية الانتقال الديمقراطي.

لقد تضمنت أرضية التوافق الديمقراطي بقيادة زعيم الحزب الاشتراكي العمالي "فليبي كونزاليس" تصورات ومطالب معتدلة، خلافاً لما ورد في برنامج التنظيمات والتيارات السياسية المتشددة<sup>٣</sup>، يمكن حصرها في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية، والتعددية السياسية، والشكل الفيدرالي للدولة، مع تمتيع الجهات والمناطق بقدر من الاستقلالية في تسيير شؤونها المحلية، والاعتراف بخصوصياتها الثقافية والعرقية والتاريخية.

١ انظر: محمد زين العابدين الحسيني: "التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة، محاولة تقييم"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، ١٩٩٠ - ١٩٩١، ص: ٦٨، [غير منشورة].

2 Raul Morodo, socialistes et communistes dans la transition, revue « **Pouvoir** », N°8, 1978, p: 29.

٣ من هذه التنظيمات الحزب الكارليستي (نسبة إلى حزب دون كارلوس شار ده بوربون، المطالب بعرش إسبانيا في القرن التاسع عشر)، والحركة الشيوعية، والمنظمة الثورية للعمال، وهيأة اليسار الديمقراطي، والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الإسباني. فمما جاء في برنامجها: إطلاق كافة المعتقلين السياسيين، منح الشرعية القانونية للأحزاب والنقابات، إقرار حق الإضراب وضمّان ممارسته، تحييد المؤسسة العسكرية، الاعتراف بخصوصية المناطق والجهات، الفصل بين الكنيسة والدولة، العمل على إدماج إسبانيا ضمن فضائها الأوربي.

٢ - يضاف إلى أحزاب اليسار والمنظمات العمالية، الجيش ورجال الدين، لأن مكانة هؤلاء ودورهم في تاريخ إسبانيا الحديث، يتعذر إغفاله عند محاولة فهم مقدمات التوافق الوطني حول إقرار دستور ١٩٧٨، والدينامية السياسية التي أعقبته.. فقد ذهب العديد من الدارسين إلى اعتبار الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية مدينٌ في جوانب كثيرة من نجاحه لدور المؤسسة العسكرية، وموقفها من عملية التوافق وتطوراتها الدستورية والسياسية<sup>٤</sup>. فمن العناصر التي استندت عليها كتابات هؤلاء، أن المؤسسة العسكرية الإسبانية، ظلت خلال حكم الجنرال فرانكو (١٩٣٦ - ١٩٧٥) بعيدة، نسبياً، عن التوترات التي طالت النظام السياسي ومكوناته الاجتماعية<sup>٥</sup>، كما لم تحدد مكانتها، بالقدر الذي يجعل دورها واضحاً خصوصاً أنها الوحيدة التي امتلكت، على امتداد هذه الحقبة، حق اللجوء إلى "العنف المشروع"<sup>٦</sup>. إلا أن الأوضاع الصحية للجنرال فرانكو، وبداية النقاش حول موضوع الخلافة المرتقبة ابتداء من سنة ١٩٧٥، وردود فعل المجتمع حُيال الأحداث التي شهدتها البلاد عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤، دفعت الجيش إلى التعاطي مع الإشكاليات السياسية المطروحة على حاضِر إسبانيا ومستقبلها، فتعمَّقَ، في أعقاب ذلك، خلاف حاد، برزت مؤشرات منذ عام ١٩٧٠، بخصوص الموقف المطلوب من المؤسسة العسكرية، بين القوات الدائمة للفرانكوية، والعناصر المحترفة بقيادة الجنرال - Diez Alegria<sup>٧</sup> فقد ذهب هذا الأخير معززاً بأطر عسكرية مهمة، إلى الاعتقاد بعدم ديمومة نظام فرانكو، وأن ولاء الجيش يجب أن يكون "لنظام قادر على المحافظة على مشروعياته الخاصة، مؤهل لأن يوفر للمؤسسة العسكرية الوسائل الكفيلة بإقامة دفاع فعال"، نموذجاً في ذلك النظم العسكرية الحديثة في أوروبا الغربية<sup>٨</sup>.

4 cf. PERE Vilanova, l'armée dans la transition, in « Pouvoirs »... **Op.cit**, p.33.

٥ من القضايا المؤدية إلى هذه التوترات، نذكر: بقظة الحركة العمالية المنظمة، القوميات في مناطق الباسك، المنظمات الطلابية، وكذلك المعارضة الديمقراطية الليبرالية.

٦ سيما عمليات القمع التي نفذتها حتى سنة ١٩٦٣ في حق النخب السياسية، والقوى المناهضة لديكتاتورية فرانكو، علاوة على إعدامات صيف ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

7 Pere Vilanova, l'armée dans la transition... **op.cit**, p.36.

8 Ibid, pp. 36 - 37.

لم تبق الكنسية وهيئات رجال الدين بمنأى عن دينامية التوافق الوطني التي قادت إسبانيا نحو البناء الديمقراطي مع إقرار دستور ١٩٧٨، والتطورات التي لحقت صياغته، فدون الاستطرداد في تاريخ الكنسية، والدور الذي لعبته الكاثوليكية منذ قيام الدولة الإسبانية الحديثة، نشير إلى أن التباعد بين الدين والسياسة [الدولة] بدا واضحا خلال حكم ١٨ يوليو ١٩٣٦، وتؤكد أكثر مع بداية عقد السبعينيات. فحين توفى الجنرال فرانكو [١٩٧٥]، وجدت تيارات الأسقفية الإنجليكانية L'Eglise Espiscopale الفرصة سانحة للتعبير عن ذاتها، إزاء ما يعتمل في الحياة السياسية الإسبانية، ففي الاجتماع العام لهيئة الأسقفية Episcopat [نونبر ١٩٧٧]، سيصدر عن أشغالها بلاغ تحت عنوان "القيم الروحية والدينية في الدستور"، نبّه إلى الطابع العلماني لمشروع الدستور، وحذر من تداعياته على الكاثوليكية كدين للبلاد.. إلا أن المؤتمر اللاحق للأسقفية، المنعقد في مارس ١٩٧٨، التحق بمسيرة التوافق الوطني، وأعلن عن نزوعه إلى التراضي بخصوص الانتقال الديمقراطي في إسبانيا<sup>٩</sup>.

ثانياً: لم يستند الانتقال الديمقراطي، في تحقيقه ونجاحه، على مواقف اليسار الإسباني - التي عبرت عنها "الكتلة الديمقراطية"، و"أرضية التوافق الديمقراطي"، قبل أن تتوحد تحت اسم "هيئة التنسيق الديمقراطي" - بل اعتمد أيضا على ليونة بعض قادة "الفرانكوية"، وفعالية الإرادة الملكية. فقد شكل وجود شخصية من حجم "كارلوس أرياس نافارا" على رأس الحكومة، وتسلمه وصية الجنرال فرانكو، عاملاً مقررًا في انطلاق دينامية الانتقال، تؤكد ذلك أكثر بعد تراجعها عن الاستقالة، والوصول إلى تسوية مع الأمير "خوان كارلوس" - صاحب الحق الشرعي في وراثة مؤسسة التاج<sup>١١</sup> - بشأن الخلافات المستجدة في أعقاب وفاة الجنرال فرانكو.. كما أن تسليم العرش إلى الأمير خوان كارلوس من لدن والده، وتنصيبه ملكا للبلاد، دعماً عملية التغيير، وساهما في تعميق مفهوم التوافق الوطني، والأكثر شكل التصريح الملكي، المواكب لهذا التسليم، إصراراً لا رجعة فيه، بخصوص خيار الديمقراطية في إسبانيا.. فما جاء فيه: "...إن

---

9 Jean Becarud, *eglise et politique dans l'après franquisme*(1975 - 1978), revue « pouvoirs », **op.cit**, p.44.

١٠ نقصد هنا وصية ١٩٦٩، التي تعهد الجنرال فرانكو، بمقتضاها، بترتيب أمور الحكم وممارسة السلطة لخلفه.

١١ تجلى مضمون التسوية في الوساطة التي قام بها Alvarez Miranda بين رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارا والأمير خوان نجل الفونس الثالث عشر، والد الملك خوان مارلوس... والتي توجت بانتقال العرش لهذا الأخير، والتوصل إلى حد أدنى من التراضي حول المستقبل الدستوري والسياسي لإسبانيا.

دون خوان يعتبر نفسه كنجل للملك ألفونس الثالث عشر ووريثه والمؤتمن على حقوق وكنوز وتراث العائلة المالكة، ويعتبر أن الملك لكي يكون نافعا لإسبانيا يجب أن يكون دوره دورَ الحَكَم، المحايد، الذي سيعمل على تفادي حرب أهلية، وإقرار عدالة اجتماعية، من شأنها القضاء على الفساد، وكذا تأمين وتعزيد الديمقراطية التعددية، ثم بعد ذلك العمل على الاندماج الكامل في المجموعة الأوروبية، وتطور الشعب الإسباني السلمي في اتجاه السيادة الوطنية، من أجل أن تكتسب المؤسسات السياسية الموجودة اليوم، والمنبثقة عن الإدارة الفرنكوبية، التمثيلية والمصدقية الحقيقية.. كل هذه الأهداف يجب أن تكون أساسيةً وذات أسبقية بالنسبة لنجله ووريثه "دون خوان كارلوس دي بوروبون"، ملك إسبانيا..<sup>١٢</sup>. وفعلا، أكد الملك الابن وصيةً أبيه، حين صرح أمام الكونغرس الأمريكي في أعقاب أول زيارة للخارج بعد توليه الحكم [٢٠٠٦ يوليو ١٩٧٦]، قائلا: "... إن الملكية الإسبانية قد التزمت - ومنذ اليوم الأول - بأن تكون مؤسسةً مفتوحةً أمام المواطنين بدون استثناء، وبدون أن تخضع لضغط أو تأثير أية جهة، إن العرش سيضمن لكل مواطن إسباني أحقية ممارسة الحريات العامة، وسيادة العدالة، كما سيعمل على ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي، بناء على ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية، كما سيسهر على ضمان احترام الوصول المنظم إلى سُدّة السلطة لمختلف البدائل المطروحة، تبعا لرغبات الشعب الإسباني المعبر عنها بحرية..."<sup>١٣</sup>.

ثالثاً: تأسيساً على ما سبق بيأته، تنطوي التجربة المغربية على عناصر مشابهة لما حصل في إسبانيا في باب الإعلان عن إرادة الانتقال، والسعي السياسي إلى تحقيقه فقد أصبح واضحا منذ مستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي أن هناك وعياً متنامياً من لدن السلطات العليا والفاعلين السياسيين أهمية التحولات الديمقراطية الجارية في العالم وإستراتيجية تفاعل المغرب معها، نلمس ذلك في العديد من الخطب الملكية والمذكرات المُصاغة من طرف الأحزاب الوطنية والمقدمة إلى أنظار الملك، تحديداً منذ أول مذكرة في ١١ أكتوبر ١٩٩١، وإلى آخرها في ٢٣ أبريل ١٩٩٦. فهكذا، نقرأ في خطاب الفاعلين ووثائقهم المتبادلة ما يفيدُ حصولَ اقتران الإدارات بشأن الانخراط في دينامية الإصلاحات الدستورية والسياسية الكفيلة بتأهيل المجال السياسي المغربي وتحفيز فرقائه على التكاتف من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي، الذي بدأ وكأنه مشروع الجميع دولةً ونخباً ومجتمعاً. ولربما بدأت الحالة المغربية تتحول إلى "نموذج

١٢ نقلا عن محمد زين العابدين الحسيني، "التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة...م.س، ص.٧٧.

١٣ قارن: المرجع نفسه، ص.٨١.

إرشادي" على صعيد البلاد العربية، خصوصًا عند انتقال المعارضة الوطنية، مجسدة في الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى موقع السلطة عبر قيادة حكومة ١٤ مارس ١٩٩٨ برئاسة السيد "عبد الرحمان اليوسفي".

بيد أن الأمر لا يتعلق بحالتين متشابهتين إلا في ما له صلة بوعي الانتقال والسعي إلى توفير إرادة إنجازها بالحاصل فعلاً - وهو ما يفسر إلى حد بعيد تحقق الانتقال في إسبانيا وتعثره في المغرب - أن ثمة عوامل بنيوية جعلت التجربتين متباعدتين من حيث النتائج والآفاق. فمن زاوية إرادة الانتقال، تبدو الحالة الإسبانية، كما حللنا أعلاه، أكثر وضوحًا وعمقًا واستعدادًا لتحويل الرغبة في الانتقال إلى ضرورة مجتمعية يقتسمها الجميع دون تردد أو مقاومات ذات وزن، وهو ما لا يبدو واضحًا ومكتملاً في المسار المغربي.. ونميل إلى الظن أن الإرث الفرانكوي، على كثرة مظان القوة والتحكم والغلبة فيه، لم يكن معيقًا بالإطلاق لمشروع الانتقال، ولا مقيدًا بالكامل للتيارات والحركات المناهضة له، بل إن أصواتًا من داخله تفاعلت مع ديناميات التغيير التي طالت وجه إسبانيا، ناهيك عن الموروث الاقتصادي والصناعي والمادي المحسوب على الحقبة الفرانكوية، الذي شكل، إلى حد بعيد، دعامة لتيسير إنطلاق الانتقال واستمراره.. فقد تشكلت خلال مرحلة حكم "فرانكو" جيوب اقتصادية وصناعية بالغة الأهمية والتأثير في مناطق متفرقة من التراب الإسباني، سيكون لها دور مؤيد وداعم لمسلسل الانتقال الديمقراطي حين الشروع فيه بعد موت "فرانكو"، وهو ما لا نلمسه في الخالة المغربية، ولربما لا يختلف الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون في الإقرار أن على امتداد قرابة أربعين سنة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني [١٩٦١-١٩٩٩] ظل الاقتصاد المغربي يشكو من أعطاب بنيوية، ذات صلة برسم الإستراتيجيات وتحديد الأولويات، وليس صدفة أن يكون "تقرير البنك الدولي" لعام ١٩٩٥ - الذي شكلت خلاصاته صدمة للنخب المغربية - قد أيقظ وعي المغاربة، وبالسلطة على وجه الخصوص، ووجّه أنظارهم دُيال الإختلالات الهيكلية في اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، وسبل تسييره للشأن العام إجمالاً. ثم إن حقبة "فرانكو" على قساوتها السياسية، لم تنهك الطبقة الوسطى، بل خلافًا لذلك، حافظت عليها متماسكة ومؤثرة في الحياة العامة، كما لم تدفع بالمتقنين في اتجاه "الاستقالة" من التفكير في الشأن العام والتعاطي معه، على الرغم من حملات التنكيل التي تعرضت إليها هذه الشريحة من المجتمع الإسباني.. لذلك، وجدت إسبانيا ما بعد "الفرانكوية" في الطبقة الوسطى والمتقنين عضدًا لثمتين انطلق مشروع الانتقال الديمقراطي، وهو ما لا نلمسه على



وجه الوضوح في الحالة المغربية. فخلال الربع الأخير من القرن الماضي تراجعت مكانة الطبقة الوسطى في المغرب، وتآكل نفوذها الاقتصادي والسياسي، بل إن هوة سحيقة طالت بنية المجتمع المغربي، محدثةً إختلالات مُعيقة لانطلاق مشروع الانتقال إلى الديمقراطية وضمان ترسُّخه واستمراره. وهو ما حصل للمثقفين، الذين عزَّ عليهم التوفيق بين الإبداع والاجتهاد والتفكير، ومتطلبات الحياة المعيشية، حيث طالهم مسلسل التقدير، وأنهكهم ضيقُ فضاء الحريات، وحتى حين شرعَ هذا الأخير في الانفتاح والانتساع لم يكن في مُكنهم مقاومة هشاشة أوضاعهم والانتصار عليهم إن هناك عاملاً مفصلياً جعل الحالتين متباينتين من حيث النتائج، يتعلق الأمر بطبيعة "التفاوض" ومضمونه، وهو أمر مركزي لفهم مصادر النجاح في إسبانيا ومظان التعثر في المغرب. ففي إسبانيا تأسس التفاوض على قاعدة الوضوح، المُعزز بالمُدوّن والمكتوب، والمسَلَّح بإرادة التطبيق والوفاء بالالتزامات، وهو ما لا نلمسه بوضوح في الحالة المغربية، حيث ظلت الاتفاقات "الضمنية"، غير المُدونة ولا المكتوبة، حاضرة في مسار إعادة بناء الثقة بين "الأحزاب سليمة الحركة الوطنية" والمؤسسة الملكية، وهو تقليد موروث من مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال.. بل إن مفاصل من الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات المؤسّسة للانتقال لم تكن واضحة ومعروفة حتى لقاعدة واسعة من مناضلي الأحزاب السياسية المعنية، فبالأحرى لعموم المواطنين، وهو ما أثر على الانتقال نفسه مفهوماً وممارسةً. علاوة على ذلك، كان التفاوض في التجربة الإسبانية حول أسس بناء التجربة الديمقراطية وسبُل تحقيقها في الممارسة، بدء بالتوافق حول الدستور الديمقراطي، ووصولاً إلى إرساء الاختيارات والمؤسسات المعززة والمجسدة للديمقراطية، خلافاً للحالة المغربية، حيث تعلق الأمر بإصلاحات دستورية وسياسية لا تمس جوهرَ بنية السلطة، بل تروم تهديلات أفقية بين مؤسسة البرلمان وجهاز الحكومة ليس إلا.

### العنصر الثاني: القطيعة مع الإرث القديم

يكتسي مفهوم "القطيعة" معنى خاصاً في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا. فالقطيعة لا تعني الانطلاق من الصفر أو اعتماد فلسفة "الطاولة الجرداء" Table rase، بقدر ما ترمي إلى التغيير والتجديد دون فقدان خيط التواصل مع النقط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها، وهذا ما يبرز مغزى التوافق السياسي الذي أطر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور.. لقد صادقوا عليه بما يشبه الإجماع، كوثيقة حاملة مؤشرات الانتقال صوب

الديمقراطية، دون استنزاف الطاقات في مناقشة النصوص والاستغراق في التفاصيل والجزئيات.

فهكذا، يمكن ملامسة القطيعة من خلال مظاهر متعددة في سلوك الفاعلين السياسيين وثقافتهم الجديدة.

١ - صحيح أن المؤسسة الملكية تم التفكير في إعادة الشرعية إليها وترتيب ظروف عودتها عهد "الجنرال فرانكو"، وصحيح أيضا أن الملك حين تنصيبه أقسم على تأمين استمرار مبادئ الحركة الفرنكوية، غير أن المؤسسة الملكية، وهذا مظهر من القطيعة بالمعنى المشار إليه، سرعان ما استوعبت مركزية الانتقال وأهميته الاستراتيجية في إعادة صياغة مكانة إسبانيا دولةً ومجتمعًا وثقافةً؛ فالملك بحدسه التاريخي وحداقته السياسية، تمكن من الإقدام على اتخاذ مبادرات سياسية وسن قوانين جديدة استنادًا إلى شرعية القوانين التي أقامها فرانكو نفسه. فصدق عليه ما قاله في حقه رئيس الكورتيس حينئذ ومربيه "فيرناديث ميراندا": "إنه سهل على تلميذه الذي وضعت الأقدار في يده فرصة التصرف في مصير إسبانيا، بأن أفتى له بأنه إذا كانت مبادئ "الموفيمنتو" قانونًا فإن القانون يتم تغييره بقانون غيره".

٢ - لم يتوقف منطق القطيعة عند حدود نزع الروح الفرنكوية وإعادة صياغتها وفق الاتجاه الجديد في تاريخ إسبانيا، بل تجاوز ذلك إلى صيانة مسار الديمقراطية والمحافظة على ديمومته. فهكذا، حين حاول الجيش إرجاع إسبانيا إلى ما كانت عليه قبل انطلاق دينامية الانتقال، سجلت الملكية دورًا بارزًا في إيقاف نزعة التراجع ومنع استشراء حركة الردة، كما نلمس في نص الخطاب الملكي الموجه ليلة ٢٤ فبراير ١٩٨٢:

« la couronne symbole de la permanence et de l'unité du patrie ne peut tolérer d'aucune façon les actions et les attitudes des personnes qui prétendent interrompre par la force le processus démocratique que la constitution votée par le peuple espagnol a fixé en son temps au moyen du referendum »

والحال أن مناصرة المسار الديمقراطي على خلفية القطيعة مع الإرث القديم، لم يكن خيارًا ملكيًا فحسب، بل كان عنوانًا لإرادة أمة بكاملها. فكما هو الشأن في كل المنعطفات

التاريخية النوعية تحصل مقاومات وردود فعل إزاء عملية التغيير بسبب تصادم المصالح وتنازع الاستراتيجيات بيد أن الذي ضَمِنَ للانتقال الديمقراطي في إسبانيا حظوظَ التصاعد والانتظام وحال دون كبوته ووسّعَ التفافَ مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حوله وسعى الجميع إلى درء مخاطر الانكفاء إلى الوراء.. ولربما ظلت صورة الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية حاضرة في المخيال الجماعي للامة الإسبانية، الأمر الذي تفسره طبيعة مواقف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ونوعية النقاشات التي طالت النخبة المثقفة الإسبانية.

٣ - يستمد التشديد على درس "القطيعة مع الإرث القديم" في مسار التجربة الإسبانية أهميته الاستراتيجية والسياسية من مركزية الدور الذي قام به في دينامية الانتقال الديمقراطي. فاللافت للانتباه أن الإسبان وهم يؤسسون ديمقراطيتهم الحديثة تمكنوا إلى حد بعيد، من تجاوز معضلة التجاذب بين منطق الولاء القديم وضرورة الاندفاع في تحديث الفكر والسياسة والثقافة، كما انتصروا على الحيرة التي غالبا ما تستبد بقطاعات واسعة من المجتمعات لحظة الإعداد لتخطي عسر الانتقال نحو الديمقراطية.

فعلى الرغم من وجود عناصر متباينة بين التجريبتين الإسبانية والمغربية، يصلح النموذج الإسباني، من هذه الزاوية بالذات، أن يكون حالة للتأمل والاستئناس، ليس بغرض الاستنساخ لأن ذلك ليس منطقيًا، ولكن بهدف استنباط المقومات ذات الطبيعة العامة القادرة على الإضاءة بغض النظر عن مكان وزمان التجارب موضوع الدراسة والمقارنة.

لا يختلف اثنان في أن عقد التسعينيات في المغرب مثل لحظة قوية في مجال الإصلاح الدستوري والسياسي، فقد أجريت خلاله ثلاث مراجعات دستورية ١٩٩٢ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦، تراوحت بين التأكيد على الثوابت والتطلع إلى إدخال تعديلات تروم تقوية السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية، وإعادة صياغة توازن جديد بينهما على صعيد الآليات والصلاحيات<sup>١٤</sup>. كما أن للافِت للانتباه خلال هذا العقد تشديد خطاب الفاعلين السياسيين على مركزية إحداث تغييرات كفيلة بفتح إمكانيات الانتقال إلى مرحلة جديدة في الحياة السياسية المغربية قوامها "الشفافية" واحترام المؤسسات وتكريس دور القانون، وصيانة الشرعية

١٤ انظر د. أحمد ماضي "الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية" (الوطنية للطباعة والنشر، مراكش، ٢٠٠١)، ص. ٣٣٣ - ٣٨٤.

الدستورية، ولعل لجوء الحكومة والأحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر، إلى التوقيع على تصريح مشترك [٢٨ فبراير ١٩٩٧] تلتزم الأطراف بمقتضاه باحترام المسلسل الانتخابي والجمهور بصحة وسلامة نتائجه<sup>١٥</sup>، ما يثبت مركزية شعار الإصلاح ومقصد الانتقال في عقد التسعينيات، بيد أن الممارسة السياسية للفاعلين ما انفكت تكشف عن حدود الخطاب وصعوبة مطابقته للأعمال والسلوكات، وكان أطراف اللعبة السياسية في المغرب، خلافاً لنظرائهم في إسبانيا، لم ينتصروا بما فيه الكفاية على منطق التجاذب بين الانشداد إلى الإرث القديم والاندفاع في المرحلة الجديدة التي رفعوا شعارها على امتداد عقد التسعينيات فقد تمّ نكثُ الالتزامات المتضمنة في التصريح المشترك الموماً إليه أعلاه، بعدم احترام إرادة الناخبين في اقتراع الغرفة الأولى [١٤ نونبر ١٩٩٧] والمجلس الثاني [٥ دجنبر ١٩٩٧]، مما دفع بعض الأحزاب التاريخية، كما هو حال حزب الاستقلال، إلى الاعتراض على شرعية النتائج الانتخابية، واعتبراها فاجعة سياسية<sup>١٦</sup>.

٤- وفي باب المقارنة أيضاً، نشير إلى أن القطيعة لم تكن واضحة داخل الأحزاب السياسية الأطراف في مشروع الانتقال الديمقراطي، خلافاً لما حصل في إسبانيا. فقد أبانت الممارسة عن وجود أعطاب داخل الجسم الحزبي، هي في مجملها نواتج لحقبة طويلة من العمل السياسي، لم يكن وارداً خلالها النظر بروح إنتقادية إلى ما يعتمل داخل الذات الحزبية من إختلالات تنظيمية وإيديولوجية وسياسية، بل ظل الراجح في تصورات الأحزاب سلبية الحركة الوطنية أنها ضحية النظام السياسي وسوء ممارسة السلطة داخل مؤسساته. وإذا كان لهذا الرأي قدر من الرجاحة، فإن ذلك لا يجرد التجربة الحزبية المغربية من مسؤوليتها الذاتية في ما آلت إليه أوضاعها، سواء في علاقتها بالدولة والسلطة، أو في ما يربطها بالمواطنين، أي المجتمع بمختلف تعبيراته يُذكر أن التنسيق بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي تُوّج في مرحلته الأولى بتقديم مذكرة ١١ أكتوبر ١٩٩١ إلى

---

١٥ فمما جاء في التصريح المشترك بين الحكومة والأحزاب السياسية ما يلي: "بأنها (أي الحكومة) تسهر على التطبيق السليم لجميع القوانين وكل القرارات والإجراءات المتفق عليها بالتراضي وأنها ستمنع بصراحة كل تدخل غير مشروع من أية إرادة بأية وسيلة كان هذا التدخل، وستمنع استعمال السلطة والنفوذ الذي يستهدف المساس بسلامة الانتخابات ونزاهتها، أو أموال الدولة أو استعمال المال غير المشروع في التأثير على سلامة الانتخابات ونزاهتها".

Cf. REMALD, tout sur les élections législatives 97, coll. « **textes et documents** », N°18.1er éd, 1998, p.3.52.

16 Ibid.

الملك في شأن الإصلاحات الدستورية والسياسية، قد توسع ليشمل أطرافاً من داخل جسم أحزاب الحركة الوطنية، لتشكل في سياقه "الكتلة الديمقراطية" [مايو ١٩٩٢]، مكونة من أحزاب: الاستقلال، الإتحاد الاشتراكي، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، فتقدم مذكرة جماعية في يونيو ١٩٩٢، تُحدّد فيها الإصلاحات التي تراها ضرورية في المجالين الدستوري والسياسي، أي في الوثيقة الدستورية وفي الميادين اللازمة لإعادة تأهيل الحقل السياسي المغربي، كي يغدو حاضراً مشروع الانتقال إلى الديمقراطية. بيد أن إطار "الكتلة الديمقراطية" يُعمر طويلاً، حيث سيبدأ في التبدّد، بانسحاب أحد أعضائه [الإتحاد الوطني للقوات الشعبية]، قبل تقديم المذكرة الثالثة في ٢٣ أبريل ١٩٩٦، علاوة على أن فكرة "الكتلة الديمقراطية" ذاتها لم تكن مؤسسة على قدر واضح من العمق والنضج والاكتمال في تصور إستراتيجية العمل وتشخيص الوسائل الملائمة لها، وقد أثبتت التجربة أنها ظلت هادئة التأثير، وأحياناً متجاوزة من قبل تسارع الأحداث. وفي كل الحالات ظلت روح القطيعة داخل الأحزاب وفي ما بينها محدودة، ضعيفة، وغير مؤثرة في الحياة السياسية، بالشكل الذي تقتضيه مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية فمن عوامل ضعف القطيعة في الحالة المغربية أيضاً، أن "التقليد" ظل مُعطى مشتركاً بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية واستمرت روح الحداثة الفريضة الغائبة، نلمس ذلك في السلوك العميق للطرفين معاً. فمن جهة، ظل النظام السياسي المغربي موسوماً تاريخياً بنزوعه الواضح نحو التقليد وإذكاء روح التقليد، ولربما ليس مجاناً للحقيقة أن نعتت بعض الكتابات الأجنبية المغرب [أي النظام والسلطة أساساً] بـ "جنة المحافظة"، لفرط هيمنة التقليد على عمق تصوراتها للشأن العام ومعالجته لقضاياها، على الرغم من مظاهر "التحديث" التكيّس خطاباً نخبه، وتنظّم إرساءً وتنظيم مؤسساته، بل إن المجهودات التي بُذلت بغرض الإصلاح هي كثيرة ومتنوعة، رامت في عمومها خدمة التقليد وتعميق إنغراسه في جسم الدولة ونسيج المجتمع ومن المفارقة، في الحالة المغربية، أن الظاهرة نفسها ظلت لصيقة بهوية الأحزاب سلبية الحركة الوطنية، على الرغم من دفاعها المتواصل [سيما حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية] عن قيمة الحداثة وضرورتها في الدولة والمجتمع، والحال أن عناصر كثيرة متوفرة للتدليل على عُسْر انغراس الحداثة في فكر الأحزاب وممارستها، ابتداءً من تصورهما للشأن السياسي وسبل معالجته، ووصولاً إلى تحديد مواقفها الإيديولوجية والسياسية من القضايا المفصلية في العمل السياسي الحزبي، من قبيل الدين وحدود حضوره في السياسة، والمرأة والنوع، والشباب، والتمايزات اللغوية والثقافية، وما إلى ذلك من

الإشكاليات المحفزة على الاختلاف. فهكذا، وجدت أطراف الانتقال الديمقراطي نفسها في حاجة ماسة إلى ثقافة الحداثة وضرورة قصوى إلى القطيعة مع التقليد، والحال أنها لم تتوفر لها العُدّة السياسية والثقافية للاندفاع الفعلي في ديناميت من هذه الطبيعة والنوع، وتلك في ظننا من الأعطاب البنيوية التي أعاقت سيرورة الانتقال في الحالة المغربية

### العنصر الثالث: النجاح في صياغة دستور ديمقراطي

تميزت التجربة الإسبانية، وهذا جانب ثالث من فرائدها، بنجاحها في صياغة وثيقة دستورية [٢٩ دجنبر ١٩٧٨] موسومة بقدر كبير من الديمقراطية والتوازن. فالدستور، باعتباره أسمى وثيقة في البلاد، عكس فلسفة التوافق بين مكونات الحقل السياسي الإسباني، وهو توافق، كما تمت الإشارة إليه سلفاً، حول أمرين مرتبطين ومتكاملين: الانخراط في الحداثة بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية، والاتحاق بركب الفضاء الأوربي المشترك. ولعل عنوان الحداثة في هذا المضمار استبعاد الدستور مبدأ الجمهورية واستعادة الملكية على أسس برلمانية ديمقراطية، يحظى الملك في إطارها بمكانة تحكيمية تسمح له بالتدخل لإقامة التوازن بين الأطراف والفاعلين دون أن يكتسح حضوره أطراف الجسم السياسي ويهيمن على نشاط وفعالية المؤسسات. فهكذا، تسعفنا قراءة الوثيقة الدستورية في استنباط طابعها الديمقراطي ومستويات التوازن التي أقامت بين المؤسسات والأجهزة المنوط بها دستورياً ممارسة السلطة.

أولاً: نلمس، عند قراءة وثيقة ١٩٧٨، استمرار الإرث الدستوري، وتراكمات تجارب إسبانيا ما بين ١٨٠٨ و ١٩٣١.. فهي استمرارية نابعة من قناعة أطراف السلطة التأسيسية الأصلية بضرورة اعتماد التغيير والتجديد، دون فقدان خيط التواصل مع النقط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها.. وهو ما يفسر استبعاد منهجية القطيعة، أو فلسفة الطاولة الجرداء **Table** **base** يُبرر مغزى التوافق السياسي الذي أطّر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور. لقد حظي، هذا الأخير، بما يشبه الإجماع، لانطوائه على ما يسمح ويساعد على الانتقال صوب الديمقراطية، ويضمن استمراريتها وانتظامها في الزمن.

١ - ففي مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، تبنت وثيقة ١٩٧٨ ما سبق التنصيص عليه في دستور ١٨٧٦ و ١٩٣١، وعمقت مضمونه، حين جعلت اختيار الحكم من لدن

المحكومين قاعدة إجبارية، ووسعت حق الاقتراع، بإقرار سن الرشد الانتخابي في ثماني عشرة سنة، كما شددت على المراقبة الديمقراطية للسلطات العامة، علاوة على الحقوق الاجتماعية الواردة، على وجه التحديد، في دستور ١٩٣١، والآليات الحديثة الكفيلة بضمان احترام ممارستها.

٢ - أما على صعيد المؤسسات الدستورية، توخت وثيقة ١٩٧٨ الاقتباسَ من الإرث الدستوري الإسباني، مع الانفتاح على التجديد المواكب للتطورات العميقة التي شهدتها الدستورية الغربية في هذا المجال. لذلك، حافظ البرلمان على مكانته في مجال التشريع، ومراقبة الجهاز التنفيذي، دون أن يفقد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة سلطتهم، وفي ذلك نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، التي يظل الملك حكما بينهما.

٣ - في حين تتجلى ثنائية الاستمرارية والتغيير في دستور ١٩٧٨، في مشروع الجهورية، حيث استطاع واضعو الوثيقة التوفيق بين النزعة المركزية للدولة، كما كان الأمر عليه في التجربة القديمة، وإرادة احترام "خصوصيات" المناطق ومميزاتها اللغوية والثقافية. فبدأ "الاستقلال الذاتي" لم يتجاوز مستوى المطلب خلال القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، حيث تم الاعتراف بـ "القوميات" لأول مرة في مشروع دستور ١٨٧٣ وأعيد التنصيب عليه في وثيقة الجمهورية الثانية [١٩٣١]، أما دستور ١٩٧٨، فقد تبنى مشروع الجهة كهيئة وسيطة، قادرة على خلق نوع من التوازن بين مؤسسات الدولة والبلديات، في أفق الانتقال إلى مرحلة الاستقلال الذاتي<sup>١٧</sup>.

٤ - أما في مجال الأحزاب والقوى السياسية، فقد ساعدت النقاشات التي سبقت وضع الدستور، والتفاعلات التي شهدتها الحياة السياسية، على تبلور نظام "الثنائية الحزبية المهيمنة" *Bipartisme hégémonique*. كما حصل خلال انتخابات ١٥ يونيو ١٩٧٧ بالنسبة لكتلتي المعتدلين والاشتراكيين، اللتان شكلتا، بمضمون مغاير، استمراراً

---

17 Miguel Martinez Cuadrado, les sources Espagnoles de la constitution, revue « pouvoirs »...op.cit,

للثنائية الأوليغارشية ما بين ١٨٧٥ - ١٩٢٣، أو الثنائية غير المكتملة التي سادت سنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٦.<sup>١٨</sup>

ثانياً: بجانب المصدر الداخلي، المتمثّل في الإرث الدستوري الإسباني ما بين ١٨٠٨ و١٩٣١، أخذت وثيقة ١٩٧٨ ببعض الاقتباسات الأجنبية، دون أن تصل حدّاً الاستنساخ أو المماهة. فقد انفتح واضعو الدستور على التجارب الدستورية للعديد من الأقطار الأوربية قصد الاستئناس بمبادئها وقواعدها، والاستفادة من نجاحاتها، في حقل تطوير الحياة الدستورية والسياسية.

١ - ففي موضوع "القوميات" Nationalités، بقي الدستور ١٩٧٨ مرتبطاً بإرثه التاريخي، من حيث المطالبة بالاعتراف بـمميزات المناطق ثقافياً ولغوياً، وفي الوقت نفسه سعى واضعو الوثيقة إلى الاستفادة من تجارب عديد الأقطار كإيطاليا وألمانيا.

٢ - أما الموضوع الثاني فيتعلق بالملكية البرلمانية monarchie parlementaire، التي شكلت عنصر اتفاق بين جميع الأطراف والفاعلين السياسيين، بما في ذلك الأكثر تمسكاً بمبدأ الجمهورية كشكل للدولة. فبجانب اعتمادهم على الموروث التاريخي لمؤسسة التاج، أخذ واضعو الدستور مظاهر وعناصر من الملكيات الأوروبية، خصوصاً في ما يتعلق بالمكانة الدستورية للملكية وعلاقتها بالسلطات الأخرى [البرلمان والحكومة].

ثالثاً: يتضمن دستور ١٩٧٨ ديباجة، وفصلاً تمهيدياً، وعشرة فصول، زيادة على المقترضات الإضافية، وأخرى انتقالية، وثلاثة استثنائية، أما الفصول مجتمعة فتتضمن ١٦٩ مادة، موزعة على عشرة أبواب، مرتبة بحسب الموضوعات، التي تروم تنظيمها من الناحية الدستورية<sup>١٩</sup>. فالفصل الثاني، الذي يشمل عشر مواد [م.٦٥/٥٦] استقرت مقتضياتها بكل ما يتعلق بمؤسسة التاج والملكية في إسبانيا، في حين نظم قسم من الفصل الرابع الحكومة، باعتبارها

18 Ibid.

١٩ إضافة إلى الديباجة والفصل التمهيدي، نظم الدستور الموضوعات التالية: الحقوق والواجبات الأساسية (م.٥٥/١٠)، التاج أو العرش (م.٦٥/٥٦)، الكورتيس (م.٦٦ - ٩٦)، الحكومة والإدارة (م.١٠٦/٩٧)، العلاقة بين الحكومة والبرلمان (م.١١٦/١٠٨) السلطة القضائية (م.١٢٧/١١٧) الاقتصاد والمالية (م.١٣٦/١٢٨)، التنظيم الترابي للدولة (م.١٥٨/١٣٧)، المحكمة الدستورية (م.١٦٥/١٥٩)، المراجعة الدستورية (م.١٦٩/١٦٦).



جزءاً مهماً مكملاً للسلطة التنفيذية. أما السلطة التشريعية، فقد تكفل بها الفصل الثالث، الذي يبدأ من المادة السادسة والستين وينتهي بالمادة السادسة والتسعين.. فكما هو واضح أفرد المشرع الدستوري فصولاً كثيرة لمؤسسة البرلمان [الكورتيس]، مقارنة مع باقي المؤسسات الدستورية، علمًا أن إسبانيا تعتمد نظام الغرفتين [الكونغرس ومجلس الشيوخ] في تسيير حياتها النيابية.

يدفع التوبوب المعتمد من لدن واضعي دستور ١٩٧٨ إلى تقديم عدد من الملاحظات الخاصة بالاعتبارات التي جعلت الوثيقة صادرةً على المنوال الذي نحن بصدد قراءة مقتضياته وتحليل مرامييه وأبعاده فقد جاءت الديباجة واضحةً على مستوى فلسفتها، مركزة على صعيد أبعادها، ومقتضيةً من حيث لغة صياغتها، باعتبارها مقدمةً لإعلان المبادئ الكبرى والقواعد الأساسية لنظام الحكم. ابتدأت الديباجة بالقول: "رغبة من الأمة الإسبانية في إقامة العدل، والحرية والأمن، وترقية خير كل الذين يؤلفونها، تعلن عن إرادتها على ضمان العيش المشترك في إطار الدستور والقوانين وبناء نظام اقتصادي واجتماعي عادل. تقوية دولة القانون بغية ضمان سمو القانون كتعبير عن الإرادة الشعبية، حماية جميع الإسبان، وشعوب إسبانيا في مجال ممارسة حقوق الإنسان، وبالنسبة لثقافتهم وتقاليدهم ولغاتهم ومؤسساتهم. تنمية تقدم الثقافة والاقتصاد وضمن مستوى معيشي لائق ومشرف للجميع وإقامة أسس مجتمع ديمقراطي مع المساهمة في تمتين العلاقات السلمية، والتعاون الفعال لكل شعوب الأرض..<sup>٢٠</sup>.

لم يختلف الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ عن دساتير أقطار أوروبا الشمالية في تنظيمه مجالات السلطة التنفيذية وتأليفها. فقد جعل مؤسسة التاج في المرتبة الأولى بعد الفصل التمهيدي والفصل الخاص بالحقوق والحريات الأساسية، تقديرًا من السلطة التأسيسية لمكانة الملكية في التطور الدستوري الجديد للأمة الإسبانية. فهي تعبير عن استمراريتها، ورمز لتاريخها وتراثها. كما أن وثيقة ١٩٧٨ لم تنشذ عن الملكيات الأوروبية التقليدية<sup>٢١</sup>، عند تحديدها اختصاصات المؤسسة الملكية ومكانتها الدستورية، فقد أقرت السمو النظري للمؤسسة الملكية في علاقتها بباقي السلطات الدستورية، علما أن الدينامية السياسية التي

---

20 F. DELPEREE cie ; **recueil des constitutions européennes, Bruylant Bruxelles, 1994, p. 154**

(constitution Espagnole).

٢١ قارن مع دساتير كل من بلجيكا (٠٧ فبراير ١٨٣١)، المعدل عدة مرات آخرها عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والدانمارك (١٩٥٣) وهولندا (١٨١٤) كما عدل عام ١٩٨٣).

أعقبت وضع الدستور والمصادقة عليه، كشفت عن الدور الفعلي المكتسب للملك في السهر على احترام وحدة البلاد وضمان نوع من التوازن بين المؤسسات الدستورية، بفعل حياده وقدرته على اللجوء إلى أعمال سلطة التحكيم.

مقابل ذلك ورد ترتيب الحكومة بعد الملكية والبرلمان، وقد ألحقت بها الإدارة كما هو مبين في الفصول الممتدة من السابع والتسعين وحتى السادس بعد المائة. ويتبين من خلال قراءة المواد المنظمة لها حضور روح البرلمانية الكلاسيكية المعروفة والمتداولة في تنظيم الحكومة وتأليفها وممارستها.

١ - حظيت الملكية بالمكانة الأولى، من حيث ترتيب المؤسسات في دستور ٢٩ دجنبر ١٩٧٨، فقد حاول واضعو الدستور تمتيع مؤسسة التاج بمركز دستوري مختلف عن الملكيات البرلمانية السائدة خلال القرن التاسع عشر، ساعين إلى أن تكون ملكية معبرة عن إسبانيا المعطرة، ومواكبة لتوجهاتها الجديدة<sup>٢٢</sup>. لذلك، جاء الفصل الثاني متضمناً شقين من المقترضات، يتعلق الأول بالوضع الدستوري والقانوني لمؤسسة التاج [م. ٥٦ - ٦١]، في حين يخص الثاني سلطاتها واختصاصاتها [م. ٥٦ - ٦١]، بيد أن المقام يستلزم أولاً الإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين لأهميتها في إبراز مكانة المؤسسة الملكية وقيمتها الدستورية، فقد نصت على أن: "الملك رئيس الدولة، ورمز وحدتها واستمراريتها، فهو الحكم ومنظم السير العادي والمنتظم للمؤسسات، ويقوم بالتمثيل الأسمى للدولة الإسبانية في العلاقات الدولية، سيما مع أمم جماعتها التاريخية، كما يمارس الوظائف المخولة له صراحة من طرف الدستور والقوانين... " <sup>٢٣</sup>.

يتبين من نص هذه المادة الوزن الذي أُعطِيَ للمؤسسة الملكية في المجالين الرمزي والسياسي. فهي عنوان وحدة إسبانيا وضمان استمرارهم دولةً وتاريخاً لوتراثاً، كما أنها عامل استقرار في الحاضر والمستقبل. فالدستور جعل الملك فوق المؤسسات والأحزاب

---

22 Cf. Le Monarque dans le nouveau régime politique espagnol, chroniques constitutionnelles et administratives étrangères. RDP, T.XVIII, N°1, p.66.

23 F.DELEPEREE cie, Recueil des constitutions européennes, Op.cit, p. 176.

والهيئات، حين أناط به وظيفة التحكيم. والحال أن الحكام محايداً ومستقلٌ بطبيعته، كما اعتبره الساهر على انتظام المؤسسات الدستورية، واستقامة أداؤها، حيث جعله مُلطّف الحياة السياسية، والمساعد على ترشيدها، يضاف إلى ذلك صفته كمثل أسمى للدولة على الصعيد الخارجي إجمالاً. أقرت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين المشروعية التاريخية للمؤسسة الملكية، كما أكدت مشروعيتها الدستورية، وهما معا تعكسان سياسياً حاجة الشعب الإسباني إلى ملكية قادرة على دعم دينامية الانتقال الديمقراطي، ورفع تحدياته، والمساهمة الفعالة في الارتقاء بالمصالحة الوطنية من طور المشروع إلى حالة الضرورة.

أ - تضمن الشق الخاص بالنظام الدستوري لمؤسسة التاج عناصر مرتبطة بتوارث العرش وحالات انتفاء أهلية ممارسة السلطة الملكية، ومسألة التنصيب.  
تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة والخمسين على أن "الملك صفة ملك إسبانيا، كما يمكنه استعمال الألقاب الأخرى التي للتاج أو العرش". في حين قضت الفقرة الثالثة بأن "شخصية الملك غير قابلة للمس، والمساءلة، أما أعماله وتصرفاته فتخضع، باستمرار، للتوقيع بالعطف، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والستين"<sup>٢٤</sup>.

● نظمت المادة السابعة والخمسون موضوع توارث العرش، حيث قضت بأن يكون التاج الإسباني متوارثاً من طرف خلفاء [الفروع] صاحب الجلالة خوان كارلوس الأول دي بوربون، الوريث الشرعي للسلالة التاريخية. في حين يستلزم التعاقب على العرش اتباع الترتيب العادي لنظام البكورية *Primogéniture\** والتمثيلية، وتكون الأفضلية للخط السابق على اللاحق، ونفس الدرجة للرجل على المرأة، وبداخل نفس الجنس للذكر البكر على الأصغر سناً...". كما يتمتع ولي العهد - منذ ولادته، أو حين حصوله على هذه الصفة - بالألقاب الخاصة بمؤسسة التاج"<sup>٢٥</sup>. أما في حالة انقراض هذه الخطوط المنصوص عليها دستورياً، وتعذر وجود وريث شرعي وفق المعايير المذكورة أعلاه، يتولى الكورتيس [البرلمان] تدبير هذا الأمر، بما يتلاءم جيداً مع مصالح إسبانيا..". كما أن "الأشخاص الذين

٢٤ يتعلق الأمر بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية الخاصة بالسكن الملكي (قصور ومنازل).

25 F.DELPEREE & cie: recueil des constitutions européennes... Op.cit. p.76.

من حقهم وراثته العرش، وحدث لهم أن أبرموا عقود زواج ضد إرادة الملك، وعدم قبول الكورتييس لها، يقصدون وفروعهم من وراثته العرش..<sup>٢٦</sup>.

● صدّصَ دستور ٢٩ دجنبر ١٩٧٨ مادتين لموضوع الوصاية. فالمادة التاسعة والخمسون نظمت حالة عدم أهلية الملك بقولها: "إذا كان الملك قاصراً، يحق لوالده أو والدته، وفي حالة عدم وجودهما، يمكن لقريبه الأكبر الأكثر قرباً من ترتيب أصحاب الحق في الإرث، حسب النظام المحدد من طرف الدستور، ممارسة الوصاية إلى حين انتهاء مدة قصور الملك". أما في حالة عجز الملك عن ممارسة سلطته، وتبين للكورتييس حقيقة هذه الاستحالة، يمكن لولي العهد، إذا كان راشداً ممارسة الوصاية مباشرة.. وإذا كان غير ذلك، يتم اللجوء إلى المسطرة المذكورة أعلاه، إلى حين اكتمال سن الرشد.. وعندما لا ترجع "الوصاية لأي حد، يعين الكورتييس من يتولاها، فيكون العدد من ثلاثة إلى خمسة أشخاص"، على أساس أن تتوفر فيهم صفتا الإسباني والراشد"، وأن "تتم الوصاية بتفويض دستوري، وتمارس باسم الملك"<sup>٢٧</sup>.

● علاوة على ما سبق ذكره، يقوم الملك، عند الإعلان عنه ملكاً من لدن الكورتييس، بأداء القسم بأن يزاول وظائفه بوفاء، وأن يحافظ ويسهر على احترام الدستور والقوانين، وصيانة حقوق المواطنين والجماعات المستقلة.. والشيء نفسه يقوم به ولي العهد، والوصي، أو الذين يتولون الوصاية، حين يشرعون في ممارسة مهامهم، كما يقسمون بأن يظلوا أوفياء للملك<sup>٢٨</sup>.

ب - يمارس الملك، وفق دستور ٢٩ دجنبر ١٩٧٨، مجموعة من الاختصاصات حددتها الفصول الواردة ما بين الثاني والستين والخامس والستين.

---

٢٦ في حين تناولت الفقرة الخامسة من هذه المادة حالات العزل، والتنازل والتردد بخصوص وراثته العرش، سواء على صعيد الواقع أو على مستوى القانون، أما أمر تنظيمها وتحديدها، فقد تركت لقانون تنظيمي، أما المادة الثامنة والخمسون، فقد استبعدت الملكة من ممارسة الوظائف الدستورية عدا المقتضيات الخاصة بالوصاية.

٢٧ علماً أن الفقرة الثانية من المادة الستين نصت على حالة التنافي بين ممارسة الوصاية وتحمل أية مسؤولية تمثيلية أو سياسية.

28 F.DELPEREE & cie:Recueil des constitutions européennes..., Op.cit, p.178.

● تضمن الفصل الثاني والستون أكثر السلطات المناطة بالمؤسسة الملكية. فالملك يصادق على القوانين، ويصدر الأمر بتنفيذها، ويستدعي الكورتيس ويقوم بحله، ويدعو إلى الانتخابات وفق مقتضيات المنصوص عليها دستوريا، كما يحق له الدعوة إلى الاستفتاء، طبقا لما هو وارد في نص الدستور، ويقترح المرشح إلى رئاسة الحكومة، ويقيله عند الضرورة اعتمادا على مقتضيات الدستور، كما يعين أعضاء الحكومة ويعفيهم من مهامهم باقتراح من رئيسهم. يضاف إلى كل ذلك، سلطته في إمضاء المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء، والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، وكذا تخويل الرتب والتشريفات طبقا للقانون، وحقه في أن يخبر بأحوال الدولة، رئاسة مجلس الوزراء عند الضرورة وبطلب من رئيس الحكومة. هذا علاوة على قيادته للقوات المسلحة، ورئاسته السامية للأكاديميات الملكية، وممارسته حق العفو، وفق ما هو وارد في القانون..<sup>29</sup>.

● في حين نظمت المادة الثالثة والستون السلطة الدبلوماسية للملك، ومجالات الحرب والسلام. فقد أناطه الدستور بمهمة اعتماد السفراء، وباقي الدبلوماسيين. كما يُعتمد الممثلون الأجانب بإسبانيا لديه، وإليه يرجع حق التعبير عن رضا الدولة للانضمام إلى الالتزامات الدولية بواسطة المعاهدات، طبقا لما هو وارد في الدستور والقوانين.. ومن حقه، كذلك، بعد المصادقة المسبقة للكورتيس، الإعلان عن الحرب وتوقيع السلم.<sup>30</sup>.

● تتعلق المادة الرابعة والستون بأعمال الملك وتصرفاته التي يجب أن توقع بالعطف من لدن رئيس الحكومة، أو عند الضرورة من طرف الوزراء المختصين.. في حين توقع بالعطف التصرفات الخاصة باقتراح وتعيين رئيس الحكومة، والإعلان عن الحل، الواردة في الفصل التاسع والتسعين من طرف رئيس الكونغرس"، وقد أشارت الفقرة الثانية من نفس المادة إلى أن الأشخاص الذين يوقعون بالعطف على أعمال الملك يتعرضون للمسؤولية<sup>31</sup>.

---

29 Ibid, pp.178 - 179.

30 Ibidem.

31 Ibid, pp. 179 - 180.

● في حين نظمت المادة الخامسة والستون موضوع القائمة المدنية الملكية، ومبدأ صرفها. فقد نصت، في هذا الصدد، على أن "الملك يتلقى، من ميزانية الدولة، مبلغاً إجمالياً للإنفاق على عائلته وبيته، وله كامل الحرية في توزيعه. كما أن له الصلاحية غير المقيدة في تعيين وعزل الأعضاء المدنيين والعسكريين التابعين لبيته"<sup>٣٢</sup>.

٢ - أفرد دستور ٢٩ دجنبر ١٩٧٨ ست مواد لمؤسسة الحكومة، التي جاءت مرتبة بعد التاج والبرلمان، ومدرجة ضمن الإدارة، كما هو مبين في الفصل الرابع. فعند قراءة مقتضيات هذا الأخير، نلاحظ الطابع البرلماني لتنظيم مؤسسة الحكومة وتحديد مكانتها الدستورية، خصوصاً في مجال انبثاقها عن البرلمان، وارتباطها بمصادقته على مستوى شروعاتها في أداء مهامها كما هو مبين في المادة التاسعة والتسعين.

أ - فالحكومة الإسبانية، كما هو حال نظيراتها في الأقطار الديمقراطية، تتكفل بإدارة السياسة الداخلية والخارجية، والإدارة المدنية والعسكرية، وتتولى مهمة الدفاع الوطني، كما تمارس الوظيفة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، بما يتوافق ومقتضيات الدستور والقوانين.

ب - أما على مستوى التأليف، فلم تشذ عن باقي الحكومات، إذ تتكون من رئيس، ونواب إذا اقتضى الأمر ذلك، الوزراء وأعضاء آخرين محددين بقانون. ويتولى الرئيس إدارة عمل الحكومة، والتنسيق بين أعضائها، دون أن يمس أو يلحق ضرراً باختصاص ومسؤولية أي واحد منهم أثناء ممارسته لإدارته، في حين حظرت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين على أعضاء الحكومة القيام أية وظيفة عامة أو نشاط مهني أو تجاري، من غير تلك المرتبطة بانتدابهم البرلماني<sup>٣٣</sup>.

ج - تعتبر المادة التاسعة والتسعون، أكثر المواد تدقيقاً وتفصيلاً، فقد نظمت موضوعاً بالغ الأهمية في النظم السياسية المعاصرة، يتعلق الأمر بكيفية تشكيل الحكومة وتنصيبها. فالدستور الإسباني، وهذا جانب من خصوصياته، جعل تعيين رئيس الحكومة مقملاً

32 Ibidem.

٣٣ لعل قصد المشرع الدستوري الإسباني من هذا الحظر تجنيب أعضاء الحكومة أشكال الضغط التي قد يتعرضون لها، وجعلهم مستقلين في أداء مهامهم حرصاً على الحياد وتحديد المسؤولية.

مشتركًا، بين الملك الذي يعود له حق التعيين دستوريًا، ومجلس النواب الذي يشاركه في ذلك بواسطة الموافقة والتصديق على البرنامج الحكومي، والتصرفان معا ضروريان لصيرورة الحكومة منصبة من الناحية الدستورية.

● فهكذا، تنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة والتسعين على أن "عند أي تجديد لمجلس النواب، وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا الشأن في الدستور، يتولى الملك، بعد استشارة الممثلين المعنيين من لدن المجموعات البرلمانية، التي لها تمثيلية برلمانية، اقتراح مرشح لرئاسة الحكومة، بواسطة رئيس مجلس النواب.

● وبناء على ما سلف ذكره، يقدم المرشح للرئاسة أمام مجلس النواب، البرنامج السياسي الذي تنوي الحكومة تطبيقه، ملتصقا بثقة الغرفة.

● إذا منح مجلس النواب الثقة للمرشح المقترح بالأغلبية المطلقة لأعضائه، يعينه الملك، أما إذا لم يتحقق ذلك، فإن نفس الاقتراح يعاد طرحه من جديد على التصويت بعد ثمان وأربعين ساعة من تقديم الاقتراح الأول، تصار الثقة ممنوحة بمجرد الحصول على الأغلبية البسيطة. وفي حالة عدم الحصول على ثقة عند هذه المحاولات، تتبع في المقترحات اللاحقة نفس الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

● أما الفقرة الخامسة من المادة التاسعة والتسعين، فقد حسمت موضوع التنصيب بقولها: "إذا لم يحصل أي مرشح على ثقة الكونغريس، خلال أجل شهرين ابتداء من أول تصويت على الثقة، يلجأ الملك إلى حل الغرفتين والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، ويكون تصرفه محل توقيع بالعطف من لدن رئيس مجلس النواب"<sup>٣٤</sup>. في حين يكون تعيين وإقالة أعضاء الحكومة بمبادرة من الملك، وباقتراح من رئيسهم، كما قضت بذلك المادة المائة.

د - نظم الفصل الواحد بعد المائة حالات انتهاء ولاية الحكومة. فقد تتوقف أشغالها عند إجراء الانتخابات العامة، أو في حالة فقدانها الثقة البرلمانية، طبقا للشروط الدستورية أو عند استقالتها أو موت رئيسها، وعندما يتعلق الأمر بالاستقالة، تستمر الحكومة التي أقدمت على ذلك في أداء وظائفها إلى حين إقامة حكومة جديدة<sup>٣٥</sup>.

34 F.DELPEREE & cie, recueil des constitutions européennes ...Op ;cit, p.194.

35 Ibid, pp.194 - 195.

هـ - تناولت المادة الثانية بعد المائة موضوع المسؤولية الجنائية لرئيس الحكومة والوزراء وحدود تدخل الملك في هذا المجال. فوفقا لمقتضيات هذه المادة، يمكن مساءلة الرئيس وأعضاء الحكومة جنائيا أمام الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا. أما إذا تعلق الأمر بالخيانة أو أي جرم يخص أمن الدولة، تم اقتراحه أثناء ممارسة وظائفهم، فإن المساءلة تقع بمبادرة من ربع أعضاء مجلس النواب ومصادقة الأغلبية المطلقة لأعضائه، في حين لا يسري العفو الملكي دستوريا على مثل هذه الحالات.

رابعاً: بالعودة إلى الحالة المغربية، يلاحظ أن الدستور المراجع بتاريخ ١٣ شتنبر ١٩٩٦ حظي، خلافا لكل الدساتير السابقة، بما يشبه الإجماع، حيث صوتت عليه مختلف القوى والأحزاب السياسية، مما يعني قبول هذه الأخيرة بمقتضيات وطبيعة الإصلاحات التي انطوت عليها الوثيقة. ففي تقديرنا، يعتبر الوقوف عند هذه النقطة المفصلية في فهم مسار الانتقال في الحالة المغربية قضية بالغة الأهمية، ذلك أن المسألة الدستورية ظلت على إمتداد قرابة أربعة عقود [١٩٦٢-١٩٩٦] في صدارة التنازع الذي حكم العلاقة بين المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية، ويمكن القول أنه من المداخل المركزية لفهم الانسداد الذي شهده المجال السياسي المغربي طيلة المدة المشار إليها أعلاه. بيد أن الانتقال من موقف رفض الدستور بالمقاطعة أو الامتناع عن التصويت عليه إلى التفاعل الإيجابي مع الاستفتاء حوله في ١٣ شتنبر ١٩٩٦ كان إشارة دالة في تطور الحياة الدستورية والسياسية المغربية، فهل يعني ذلك أن فكرة صياغة دستور ديمقراطي، كما شددت مطالبات الأحزاب الوطنية على ذلك سلفا، قد نضجت واكتملت مقومات تجسيدها على صعيد الواقع، أم أن الأمر يتعلق برهانات تكتيكية من قبل الفاعلين الحزبيين والمؤسسة الملكية على حد سواء؟ لا تُسعفنا قراءة الوثيقة الدستورية في الإقرار بأننا انتقلنا إلى مرحلة التوافق على وثيقة دستورية ذات مضامين ديمقراطية، كما حصل في التجربة الإسبانية. فهكذا، نلمس غياب حصول تغير نوعي في بنية السلطة وآليات توزيعها، كما تم تكريسها في أول دستور مغربي بعد الاستقلال [١٤ دجنبر ١٩٦٢]، إذ الثابت أن التوزيع الذي رسمه الدستور الأول للبلاد لم يتغير جوهريا في أعقاب المراجعات الدستورية التي شهدتها عقد التسعينيات، حيث حافظت المؤسسة الملكية على مكانتها المحورية في المنظومة الدستورية والسياسية، وأدخلت تحويرات على اختصاصات البرلمان والحكومة كما طالبت بذلك المذكرات الثلاث المرفوعة إلى الملك سنوات ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٦ من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية.



إن وقوف مطالب الكتلة الديمقراطية عند حدود التعديلات الرامية إلى توسيع دائرة اختصاص البرلمان وتعزيز مكانة الوزير الأول والحكومة كان مفهومًا في سياق التوافقات التي دأب الفاعلون السياسيون على إنضاج شروطها. فلم يكن واردًا في تصور المؤسسة الملكية إدخال تعديلات عميقة على بنية السلطة وآليات توزيعها من شأنها خلق تراتبية جديدة في هرم المؤسسات الدستورية، كما أن أحزاب الكتلة الديمقراطية كانت تعي حدود الإصلاحات وسقف انخراطها فيها. لذلك، تم التوافق بين الطرفين على حصر نطاق الإصلاح في السلطتين السياسيتين التشريعية والحكومية ليس إلا. ومن المفارقة أن يقع التعبير صراحة عن العوائق الدستورية التي قيّدت نشاط ماسدي حكومة "التناوب التوافقي" ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، حيث لم يتردد رئيسها السيد "عبد الرحمن اليوسفي" في إحدى محاضراته في "بروكسيل" بعد مغادرته العمل الحكومي، في التشديد على هذا العطب الدستوري في الحالة المغربية. لذلك، لم يعزز مسار الانتقال بتوزيع متوازن للسلطة في الوثيقة الدستورية، يسمح للحكومة بالتمتع بشخصيتها المستقلة، المتوازنة والمنسجمة، وتجعلها قادرة على الاجتهاد في التفكير والتدبير، أي يحولها إلى صانع حقيقي وفعلي للسياسات العمومية، بل الأخطر أصبحت الحكومة بعد انتهاء ولاية السيد عبد الرحمن اليوسفي عام ٢٠٠٢، وتولي وزير أول [السيد إدريس جطو] بدون انتماء حزبي مجرد جهاز لتدبير الشؤون العادية، وبالمقابل اتسع الحضور الملكي ليكتسح كل مفاصل الدولة والمؤسسات وإطارات تسيير الشأن العام.. فبينما ولّدت الوثيقة الدستورية الإسبانية لعام ١٩٩٨ ملكية تحكيمية، كرّس دستور المغرب لعام ١٩٩٦ ملكية حاكمية ذات طبيعة رئاسية غير متوازنة.

## الخلاصات

يسمح موضوع "المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا" بعديد الاستنتاجات ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية.

١ - تنطوي عملية الانتقال الديمقراطي على فكرة الاختيار الإرادي، الواعي والحر. فالنظم التي اختارت الانخراط في دينامية الديمقراطية استوعبت قيمة الانتقال واستراتيجية نتائجه على السياسة والاقتصاد والمجتمع، بيد أن الانتقال يتحكم في

إنجازه عاملان مركزيان: الإرادة والواقع، والحالة أن السياسة هي بالضرورة "فعل الممكن". فقد توفر لإسبانيا الشرطان معا الأمر الذي جعل انتقالها ممكنا ومحققا.

لقد احتضنت المؤسسة الملكية مشروع الانتقال ووفرت وسائل رعايته، كما تفاعلت معه بقوة مكونات المجتمع الإسباني، فأصبحت الديمقراطية مطلب الأمة ورهانها الأكبر، ولربما سهل الواقع الإسباني إمكانيات بلوغ هذا المسعى. فعلى الرغم من الملاحظات العديدة التي سجلت على حقبة حكم "الجنرال فرانكو" في مضمار المشاركة السياسية، والحقوق والحريات، شهدت إسبانيا إصلاحات اقتصادية نوعية خلال عقد الستينيات سمحت بتطوير بنيتها التحتية وميلاد جيوب صناعية ساهمت في تنمية وعي المجتمع وبروز مفهوم المواطنة وإدراك دلالاته الحقوقية والسياسية، الأمر الذي يفسر لماذا لم تتردد شرائح واسعة من المجتمع الإسباني في التجاوب مع مشروع الانتقال الديمقراطي والحرص على استمراره. بما في ذلك فئة المثقفين والشخصيات الوطنية المستقلة الوازنة، الأمر الذي لا نلمس نظيرا له في الخالة المغربية.

٢ - وإذا كانت القطيعة مع اللحظات المعتمدة في الإرث القديم ظاهرة ملحوظة في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، فإن اللافت للانتباه توفيق الإسبان في صياغة وثيقة دستورية [١٩٧٨] كرس روح التوافق الحاصل حول قواعد نظامهم السياسي وآليات تسيير مؤسساتهم الدستورية، فدون تحويل الملكية إلى أريكة فارغة أقرروا توازنا بين مكانتها التاريخية والعصرية والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أوجدوا حلالاً دستورية مرضية لمشكلة التنوع الجهوي، الثقافي والديني، عبر دسترة المناطق المستقلة وتحويلها إطارا دستوريا وسياسيا مكمل للنسيج الوطني غير متناقض مع وحدته وانسجامه.

٣ - لم تنجز إرادة الإسبان وحدها مشروع الانتقال الديمقراطي، بل ساعدتها على ذلك بيئتها الإقليمية، بالفعل فالاختيار طبعته إرادة المجتمع الإسباني وحسمه أبناؤه، غير أن أوروبا كانت حاضرة في فكرة الانتقال وخطواته لاعتبارات خاصة باستكمال بناء الفضاء المشترك الذي دشنته معاهدة روما [١٩٥٧] والتوسيعات التي طالت

أطرافه لاحقاً. فقد أصبح مطروحاً على أولويات البناء الأوروبي المشترك حصول تغييرات نوعية عميقة في بعض دول جنوبه كما هو حال البرتغال، إسبانيا واليونان، كي تتوسع مؤسساته ويستقيم أداؤها.. ولربما كان أول دعم أوروبي لمشروع الانتقال في إسبانيا والسعي إلى إعادة رسم صورة إسبانيا في العالم تعضيدها ترشيح احتضان إسبانيا كأس العالم سنة ١٩٨٢، وهذا ما تحقق فعلاً، بكل ما لهذه التظاهرة من نتائج على الاقتصاد، والمجتمع، والإعلام، قبل أن يعمق الإسباني هذا الإنجاز في مناسبتى معرض إشبيلية وتنظيم الألعاب الأولمبية ببرشلونة عام ١٩٩٢.

٤ - موازاة لذلك، انطوت التجربة المغربية على عديد العناصر القريبة من نظيرتها الإسبانية، كما انفردت ببعض المظاهر الخاصة بها. فقد توفق المغرب إلى حد بعيد في وعي دقة أوضاعه الداخلية وما تقتضيه من إصلاح وتغيير ومستلزمات الوضع الدولي، سيما بعد موجات الديمقراطية التي طالت مناطق كثيرة في العالم، وتراجع حدة الصراع الإيديولوجي في أعقاب تفكك المنظومة الاشتراكية، لعل من عناوين هذا الوعي حصول اقتناع لدى المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة البحث عن التوافقات الواقعية والممكنة لإعادة بناء الثقة والتراضي حول منهجية جديدة لتسيير الشأن العام، ورد الاعتبار للمشاركة السياسية، أسفرت نتائج كل ذلك عن تكوين حكومة نعتت وقتئذ [١٩٩٨] بـ"حكومة التناوب التوافقي"، نيطت بها مهمة توفير شروط الانتقال الديمقراطي عبر تصحيح التوازنات الاقتصادية، وتخليق الحياة العامة والإعداد لانتخابات نيابية [٢٧ شتنبر ٢٠٠٢] مختلفة نوعياً عن التجارب السابقة، من حيث حجم المشاركة والنزاهة والحياد. بيد أن إقامة تقابل بين الحالة المغربية والتجربة الإسبانية، من زاوية الانتقال الديمقراطي، تدفع إلى استنتاج وجود مفارقة على صعيد المقارنة بين البلدين، فبقدر ما نجحت إسبانيا في الاندفاع عميقاً في دينامية الديمقراطية وتحديث الاقتصاد والمجتمع والثقافة، بالقدر نفسه غدا عصياً على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته، لاعتبارات متعددة قد ترتبط بقصر عمر التجربة، كما قد تتعلق بدرجة نضج المشروع وانغراسه في وعي الفاعلين السياسيين وثقافتهم. إن المستقبل منظورا إليه من زاوية التغييرات الداخلية والإقليمية والدولية لا يترك للمغرب خياراً بديلاً عن خيار الديمقراطية والتحديث، غير أن تحقيق هذا الخيار يستلزم من أطرافه [المؤسسة الملكية والأحزاب] خطوات جريئة وأليمة في الوقت نفسه، كما

يتطلب قدرًا محترمًا من التراكم الفعال والعقلاني على صعيد بناء الاقتصاد، وتقويم الاختلالات الاجتماعية، وتووير الذهنيات لتكون حاضنة للانتقال وتمسكة له ومدافعة عنه.. وهو ما يبدو في صدارة التحديات التي مطالب مغرب الألفية الثالثة بمواجهتها بإصرار وواقعية ومراكمة منتظمة ومستديمة.. ودون ذلك سيظل مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية مشروعًا وطوبى لسجل التجربة المغربية.